# أبعاد السياسات السكانية وأثرها على التغير السكاني في ليبيا
## دراسة في جغرافية السكان 1995 – 2022

إعداد: د. المبروك علي جلالة*

تاريخ الاستلام2026/1/13– تاريخ القبول2026/2/10م تاريخ النشر 2026/3/16

الملخص:

السياسات السكانية هي رؤية استراتيجية في شكل مخططات تحقق أهداف اقتصادية واجتماعية، هدفها إحداث تغير إجابي في الكتلة السكانية، من خلال برنامج تنموي يتصف بالاستمرارية، على أن يشمل كافة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال تنفيذ سياسات تخطيطية وتنظيمية لها فاعلية على مجمل التغيرات السكانية التي تشمل معدلات نموهم، وتركيبهم، وتوزيعهم، الغاية بلوغ تحسناً في مستوى معيشة السكان، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إحداث توازن ما بين نمو السكاني وبين توجهات الدولة الاجتماعية والاقتصادية، توقعاً لنتائج توفر سوقاً للعمل وخدمات مختلفة تحقق رفاهية للسكان، فالسياسات السكانية تستهدف تحقيق التنمية المكانية، والاهتمام بتحسين الظروف الاجتماعية، وتنمية القدرات البشرية وتنوعها، وطرح حلول لقضايا الفقر وتحسين سياسات التعليم، وتنويع مصادر الدخل، في محاولة للابتعاد عن مصدر النفط الذي يمثل المصدر يكاد يكون الوحيد في ليبيا، فتنمية باقي القطاعات الاقتصادية يمثل حماية للاقتصاد، فتباين في عائدات النفط في شكل الانخفاض يلقى بأثار سلبية على السكان.

* قسم الجغرافيا- ـ كلية التربية العجيلات- جامعة الزاوية- EM. m.jalala@zu.edu.ly

الكلمات المفتاحية:

الفقر – التعليم – النفط – الاقتصاد

Dimensions of Population Policies and Their Impact on Population Change in Libya A Study in Population Geography 1995–2022

Dr. Al-Mabrouk Ali Jalala

received January/ 13/2026–accepted February/10/2026 –published march/16/2026

Abstract

They aim to bring about positive change in the population structure through a sustainable development program that encompasses all economic, social, and political conditions. This is achieved by implementing effective planning and regulatory policies that address all aspects of population change, including growth rates, composition, and distribution, with the goal of improving the population's standard of living. This can only be achieved by creating a balance between population growth and the state's social and economic priorities, anticipating outcomes that provide a diverse labor market and services that ensure the well-being of the population.

capabilities, offer solutions to poverty issues, improve education policies, and diversify income sources, in an attempt to move away from oil, which is almost the only source in Libya. Developing the rest of the economic sectors represents protection for the economy, as fluctuations in oil revenues in the

form of a decrease have negative effects on the population.
Key words:-Poverty -Education -Oil- Economy

المقدمة

السياسات السكانية تُعد رؤية شاملة للبعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ضمن خطط تنموية بأنواعها على المد القريب والمتوسط والبعيد، تتبناها الدولة من منظور رؤية استراتيجية للرقعة الجغرافية بتسخير جُل مواردها الحالية والمتوقعة، لتتحقق من خلالها برامج تنموية تضفي تركيزاً على تحقيق الرخاء لمواطنيها فهو هدفاً تصبوا إليه نتائج البرامج التنموية، وسياسات تخطط لها الدولة لتحقيق أهداف معلنة تريد من وراءه وضع قوانين وإجراءات تنظيمية لها وتأثيرها على معدلات النمو السكاني، من حيث تركيبيهم وتوزيعهم وتنظيم حركة الهجرة، لتصل إلى تحقيق تحسناً في مستوى المعيشة ورفاهية للسكان، من خلال تطبيق إجراءات تُحدث توازن بين نمو السكان وحجمهم وتركيبهم وتوزيعهم، وبين التوجهات الاجتماعية والاقتصادية، حتى تتوفر الظروف الملائمة لتحسين مستوى الحياة للسكان.

فطرح السياسات السكانية هدفها معالجة المسائل السكانية للعمل على خفض الهوة بين المعطيات الكمية والنوعية للحالة الديمغرافية، ليُعول عليها متابعة التغيرات السكانية في جُل جوانبه من حيث معدلات النمو والنوع ونسب المواليد والوفيات، وبشكل أوسع القدرات المهنية ونوعية لحياة للسكان، لتشمل الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والحضرية، حتى يتسنى توظيف العائد الديمغرافي بما يتناسب مع تحولاته الديموغرافية التي تتطلب احتوائها لبرامج تنموية تهدف إلى متابعة سوق العمل ومعدلات التوظيف، وتوفير خدمات صحية واجتماعية، وربط بين التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية المكانية، فالسياسات السكانية تهدف إلى إحداث تغيراً في سلوك السكان لتحقيق أهداف

لمخططات تنطوي على تحقيق سياسات وغايات معينة مثل قضايا التعليم والمرأة، وتحسين الظروف المعيشية بالقضاء على الفقر لبلوغ قدراً من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

أهمية الدراسة: تظل توجهات الدولة لمتابعة التغيرات السكانية من خلال طرح سياسات سكانية تتصف

بالاستمرارية، هدفها متابعة التغيرات السكانية وطرح حلول لها، حتى تهيئي مناخ تخطيطي يفضي بحلول تتعدد فيها الخيارات وتتحقق فيها الأهداف ببلوغ توازن متماسك بين معدلات التغير السكاني والتغير الاجتماعي والاقتصادي، حتى تسهم السياسات السكانية بتحقيق مستوى من الخصوبة مرغوب فيه ويلقى قبول من المجتمع السكاني، ولبلوغ ذلك بتطبيق رؤية تنموية تتوافق بين التغير الديمغرافي والتغير الاجتماعي والاقتصادي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسات السكانية على التغير الديموغرافي في ليبيا، أي معالجة المشكلات السكانية القائمة من خلال التنمية الاقتصادية، ومن الجانب الاجتماعي والتنبؤ بحجمها سعياً وراء مواجهتها وخفض مدى تأثيرها داخل الاقتصاد الليبي:

1-تحسين مستوى المعيشة ونوعيته.

2-تحسين الوضع الصحي للسكان.

3-بلوغ معدل نمو يتوافق مع الموارد.

4-تحقيق تكافؤ في توزيع جغرافي سكاني بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

منهجية الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصاءات التي توفرت، وما ينشر من تقارير وبيانات دراسات صدرت عن الدولة الليبية والعديد من الباحثين والمهتمين بالشأن الليبي، حتى يتسنى الوصول من خلالها إلى بيان أهمية التحولات الديمغرافية للسكان في ليبيا.

حدود الدراسة: اعتمدت الدراسة لتغطية التغيرات السكانية ضمن الحدود المكانية والزمنية بليبيا. 1-الحدود المكانية (المجالية)، تمتد ليبيا فلكياً ما بين دائرتي عرض 25 و 18 ْ جنوباً 9 ْ و33 ْ شمالاً، وبين خطي طول 9 ْ و 25 ْ شرقاً، وتبلغ مساحتها حوالي 1.669.841 كم2، ويحدها من جهة الشمال البحر المتوسط، ومن جهة الشرق دولتا مصر والسودان، وغرباً دواتا تونس والجزائر، ويحدها جنوباً كل من النيجر وتشاد[1].

2- الحدود الزمنية للدراسة، الفترة الزمنية ما بين 1995 و2022م.

أبعاد النمو السكاني

تأثر النمو السكاني في ليبيا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية بين فترة وأخرى، مع اختلاف التأثير لكل فترة مقارنة بغيرها، من حيث حدتها وطول مدتها والظروف المحيطة بها، فشهد معدل النمو السكاني تبايناً خلال فترات زمنية ما بين نقصاً في عدده في مرحلة وزيادةً في عدده خلال مرحلة ثانية واستقرار في عدده في مرحلة ثالثة، وهنا يظهر تأثير التحسن الاقتصادي والعائد إلى زيادة العائد النفطي إنعكاساً لتطور الإنتاج وارتفاعاً في الأسعار، لتتضاعف العوائد المالية، والتي أسهمت في تحسن وتطور جُل الخدمات، وجعل من الممكن تنفيذ سياسات سكانية أهمها تنفيذ خطط

[1] أبوزيد صالح بريم، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005

للتنمية خلال عقد سبعينيات القرن العشرين، فالمستهدف منها دعم القطاعات الرئيس كالزراعة والصناعة والتوسع في نشر الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، لتشهد ارتفاعاً في معدلات المواليد فكان معدل النمو السكاني خلالها قرابة 4.21% للفترة 1973–1984، في حين شهد معدل النمو السكاني لاحقاً تبايناً ما بين الانخفاض والارتفاع المحدود، كما مبين بالجدول رقم(1) فبلغ معدل النمو عام 1995 قرابة 2.8% هذا التراجع مرده إلى ما شهدته فترة ثمانينات القرن العشرين تغيراً في توجهات الدولة السياسية فتأثرت هيكلية المجتمع الليبي في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، منها إيقاف مزاولة القطاع الخاص الأنشطة الاقتصادية إلاً أنشطة حرفية فردية، مما أشرفت الدولة على إدارة الاقتصاد في مجمله، فتح المجال أمام الأفراد القادرين على العمل بتوجههم نحو إدارات الدولة فزاد التضخم في الجهاز الإداري كونه المجال المتاح لاحتواء الفئة الراغبة في العمل، رافقه رفع شعار الاختلاف مع الدول الغربية، ليفرض عليها حصاراً شمل مجمل المتطلبات من الآلات ومعدات ومواد تشغيل، التي أهمها متطلبات الصناعة النفطية[1].

أما على الصعيد الداخلي فكان التغير المتكرر في التقسيم الإداري وبدأ زخم التغير بداية من 1979 إلى 2011 فأثراً في تشتت الجهود التنموية والسياسات السكانية، التي شهدت تبيناً في أهدافها وفي وسائل معالجتها لارتفاع تكلفة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الخارجي، فكان لارتفاع تكلفة المواد الخام وزيادة أعداد المشتغلين بالقطاع العام، وعدم دقة حساب التكاليف والمحاسبة الإدارية، والنقص في دراسات الجدوى الاقتصادية للعديد من المصانع، وإلى جانب محدودية المخصصات الاستيرادية من العملة الصعبة لتوفير مستلزمات التشغيل وقطع الغيار،

[1] ربيعة عاشور المبسوط، (الأبعاد المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفي الليبي)، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة المرقب، العدد السادس والعشرون، 2015، 56.

الأمر الذي سبب انخفاضا في الإنتاج وبعضها توقفاً عن الإنتاج كلياً، رفاق ذلك بروز ملامح الاقتصاد الخفي بداية من 1981 ففي عقد الثمانينيات بلغت نسبته 2.6% عام 1981 بما يعادل 123.5

جدول رقم (1) تطور نمو حجم السكان ما بين 1995 – 2022

| التعدادات | السكان | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ذكور | أناث | المجموع | معدل النمو السكاني |
| معدل النمو السكاني 1984-1995 | 2.231.079 | 2.158.660 | 4.389.739 | 2.8 |
| معدل النمو السكاني 1995-2006 | 2.687.513 | 2.610.639 | 5.298.152 | 1.7 |
| معدل النمو السكاني2006-2012 | 3.026.800 | 2.851.300 | 5.878.100 | 0.9 |
| معدل النمو السكاني2012-2022 | 3.505.003 | 3.426.058 | 6.931.061 | 1.1 |

المصدر:1-الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006، ص 41.

2 – البيانات من إعداد الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية مراجعة 2024

www.Worldometers.info 3-الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية (التحولات الديمغرافية والتنمية المستدامة، توظيف العائد الديموغرافي، 2022، ص32.

مليون دينار وليرتفع إلى 4.8% بما يعادل 247.1 مليون دينار عام 1989 من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وليصل بنهاية عقد التسعينيات إلى 8.3% بما يعادل

834.7 مليون دينار، وبحلول عام 2011 التي شهدت تغيرات في الاقتصاد كان لها أثر سلبي ليرتفع حجم الاقتصاد الخفي سنة 2021 إلى 35.6% وبما يعادل (2777267) مليون دينار.[1]

ظل معدل النمو السكاني يشهد تراجعاً مقارنة بالفترة 1984–1995 فلم يتجاوز 0.9% فخلال الفترة 2006–2012، ولو أنه تحسن قليلاً للفترة اللاحقة ما بين 2012–2022 وبمعدل نمو بلغ 1.1%، فيظل تأثير التشوهات التي شهدها الاقتصاد ألقت بضلالها على عدم استقرار المعدل لنسب متوازنة، فعدم الاستقرار السياسي انعكس على بروز غلاء المعيشة وتدني الخدمات وارتفاع تكلفة الزواج وعدم توفر المساكن، كان عائقاً أمام الزواج، إلى جانب الخسائر البشرية في الحروب التي شهدتها البلاد منذ عام 2011 فهي معظمها من فئة الشباب.

1–العوامل المؤثرة في النمو السكاني:

شهدت الكتلة السكانية تغيرات متعددة بين فترة وأخرى، شملت أغلب خصائص السكان الديموغرافية، لتظهر بعض المؤشرات الدالة على اتجاهات تؤكد انخفاض في معدلات النمو السكاني وهي:

أ–الزيادة الطبيعية بنوعيها المواليد والوفيات وما تشهده من تغيرات بالزيادة أو بالنقص وفقاً بتأثرها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، فأتباين بين معدلات المواليد الخام ظهر

[1] تظهر الزيادة مرتفعة بأسباب يمكن إرجاعها إلى: – دخول أعداد كبيرة من العمالة الاجنبية والتي لا تتوفر بيانات عن عددها، في ظل زيادة على الطلب على السلع بمختلف أصنافها – زيادة تهريب السلع لكسب عائد مالي مجزي– رواج تجارة النقد الاجنبي – حجم الاقتصاد الخفي وأهم مؤشراته في الاقتصاد الليبي، 2000–2021، فوزية محمد الهادي فرج، مجلة الدراسات الاقتصادية– كلية الاقتصاد– جامعة سرت– المجلد (8) العدد (1)، ص29.

متذبذب فبلغ عام 2012 حوالي 31.1 في الألف، ليصل إلى 35.8 في الألف عام 2014 وليشهد انخفاضاً عام 2022 إلى 24.8 في الألف، في حين ظهرت نسبة النوع زيادة من 106.1% ذكر لكل 100 أنثى عام 2012 لتصل إلى 104.9 ذكر لكل 100 أنثى عام 2022.

ب- أما بالنسبة للوفيات فشهدت ارتفاع في حالاتها حيث بلغت عام 2016 حوالي 3.7 في الألف ولترتفع إلى 4.3 في الألف عام 2021 ومدره إلى جائحة كورونا، ولتنخفض عند عام 2022 إلى 2.8 في الألف، مع ملاحظة إن نسبة وفيات الذكور كانت أعلى من نسبة الإناث فبلغت 161% حالة وفيات من الذكور مقابل 100 حالة وفيات للإناث عام 2022، كما شهدت معدلات وفيات الأطفال تابيناً بين الارتفاع والانخفاض فكانت 6.3 في الألف عام 2016 لترتفع إلى 8.1 في الألف عام 2019 وتتراجع قليلا فبلغت 7.4 في الألف عام 2022، والأمر يتكرر لحلات الزواج الخام فارتفع من 3.3 في الألف عام 2012 إلى 11.2 في الألف عام 2013 وليتراجع إلى 5.8 في الألف عام 2020 وبفعل تأثير منحة الزواج ارتفع المعدل إلى 15.7 في الألف عام 2021، في حين شهد معدل الطلاق ارتفاعاً من 0.4 في الألف عام 2012 إلى 0.9 في الألف عام 2022 (الأمم المتحدة - 2020 3-4-13) ، ليلقي بظلاله على معدل النمو السكاني بليبيا. [1]

ج-تطبيق سياسة مجانية التعليم، وهي إحدى برامج السياسات السكانية التي تعتمد على تشجيع الذكور والإناث لمواصلة تعليمهم، لتزيد أعدادهم بمختلف مراحل التعليم،

[1] الأمم المحتدة، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات والآفاق، الجز الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي

فوصل معدل التحاقهم بالمدارس في سن (6–24 سنة) للفترة ما بين 2002 – 2003 قرابة 1.9 مليون طالب وطالبة، كان أعداد الذكور منهم 981 ألف وبنسبة 51.4% مقابل للإناث 928 ألف وبنسبة 48.6% من المجموع، هذا التقارب في النسبة بين الذكور والإناث يشير إلى تهيئة الظروف لمواصلة التعليم للجنسين على حد سواء.

د–تأخر سن الزواج، بلغ متوسط سن الزواج للذكور 31.3 سنة وللإناث 28.0 سنة عام 1995، في حين بلغ عام 2006 إلى 33.9 سنة للذكور و 31.1 سنة للإناث، فكان متوسط سن الزواج الأول عند الذكور قرابة 2.6 سنة، وللإناث حوالي 3.1 سنة،(الهيئة العامة للمعلومات، 2006، 58)[1] كما يسهم الوضع الاقتصادي المتمثل في ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور ونقص الوحدات السكنية فالمقابلين على الزواج يظل العائق أمامهم توفير المسكن فكانت أسباب بارزه في تأخر سن الزواج، ناهيك عن العوامل الاجتماعية وكيفية اختيار شريك الحياة التي تتدخل فيها الأسرة في كثير من الأحيان، إلى جانب رغبة الجنسين في مواصلة تعليمهم العالي بوجه الخصوص.

هـ–معدل الخصوبة، بالنسبة لفئات السكان الإنجابية الرئيسة (20–24 سنة) و(25–29 سنة) شهدت تراجعاً فانخفضت في الفئة الأولي من 330 بالألف عام 1984 إلى 71 بالألف عام 1995، وللفئة الثانية من 430 بالألف إلى 174 بالألف للعامين نفسيهما، أي إنتقال مرحلة الإنجاب من مركز العمر المثالي إلى الفئات العمرية الأعلى، فانخفض معدل الخصوبة للفئة (15–49 سنة) من 3.44 طفلاً للمرأة الواحدة عام 1995 إلى 2.6 طفلاً للمرأة الواحدة عام 2010 وإلى 2.5 طفلاً عام

[1] الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006

2022،(الأمم المتحدة، 2024) [1]فاسمه البارزة أتجاه معدل الخصوبة للتراجع طيلة الفترة، وهو نتاج لمحدودية تأثير السياسات السكانية وتعثر تنفيذ البرامج التنموية إلا بنسب محدودة.

و–مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، حيث ارتبطت بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، فمؤشر الحالة التعليمية للمرأة جعلها تنخرط وتشارك في النشاط الاقتصادي، فارتفع ليشكل حجم القوى العاملة النسائية في عرض العمل في فئة العاملين اقتصادياً عام 1995 حوالي 205.769 بينما بلغ المستخدمات مهن قرابة 172.905، ولترتفع نسبتهن إلى 477.472 شكل المستخدمات منهن حوالي 388.153 عام 2006، وعند عام 2012 قاربت نسبتهن في حدود 647.000 في عرض العمل في حين قاربت نسبة المستخدمات منهن 485.000(جلالة، 2017، 147)،[2] بينما ارتفعت نسبتهن عام 2022 إلى 748.557(دولة ليبيا، 24،2022) [3]هن ضمن قوة العمل، بطبيعة الحال تتميز فئة القوى العاملة النسائية بخصوصية فانخراطها في مواصلة تعليمها والتحاقها بالعمل دعاها إلى تنظيم أسرتها بما يتوافق من متطلبات العمل، فكان سبباً في اللجوء لتحديد عدد الأبناء، وأدى ذلك في تراجع نسبة المواليد بشكل عام.

[1] – البيانات من إعداد الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان. التوقعات–السكانية – العالمية: مراجعة 2024 (متغير الخصوبة المتوسطة). www.Worldometers.info

[2] المبروك على جلالة، القوى العاملة الوطنية في ليبيا، سماتها الديمغرافية، أبعادها المجالية، وتوزيعاتها القطاعية والاقتصادية وعلاقتها بالتنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 2017

[3] دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة)، 2022

ز–ارتفاع تكاليف الحياة، كان دفعاً للكثيرين لتنظيم الأسرة بتقنين عدد محدد من الأبناء، لأن الدخل الوحيد الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني هو النفط فيأثر الاقتصاد بتذبذب أسعاره في الحالتين انخفاضاً أو ارتفاعاً بمعدل 10% ينعكس على الدخل القومي بمعدل 3% في الحالتين(ليبيا، 80،1999)[1]، مما يؤثر في كميات المعروض من السلع بنوعيها المحلي والمستورد، فالنقص في مواد البناء أسهم في ارتفاع تكلفة المساكن، وإلى التوقف في المخططات العمرانية التي لا تسمح بإقامة المباني السكنية لتعارضها مع قوانين حماية الأراضي الزراعية مع رغبة النسبة الأكثر في تكوين أسرة في بيت مستقل.

2–التوزيع النوعي للسكان والعوامل المؤثرة فيه:

النسبة النوعية للسكان تظهر متباينة من فترة إلى أخرى بتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الذكور والإناث معاً، وبمقدار متفاوت بينهما، فتتلخص العوامل التي لها تأثير في التوزيع النوعي فيما يلي:

1–ارتفاع حالات وفيات الأمهات نتيجة الحمل المبكر والمتكرر، لتعرضهن لأخطاره دون الذكور، وهو مرتبط هذا العامل بتطور وتحسن الخدمات الصحية للأم الحامل.

2–ارتفاع حالات الوفاة عند الذكور أعلى منه عند الإناث، بسبب انتشار العادات الاجتماعية الضارة كالدخين والإدمان على المخدرات وتعرضهم لإخطار الأعمال المرهقة وحوادث السير.

3–تأثير الحروب على الجنس، فاشتعال الحروب أغلب ضحاياها من فئة الذكور لأنهم يخضونها، بالرغم من تطورها تقنياً إلا إن تأثيرها في الذكور أكثر.

[1] ليبيا، تقرير التنمية البشرية، 1999

4–حركة الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، فتتركز بنوعيها في الغالب لفئة متوسطي العمر والقادرين عن العمل، فهي ترتفع في المناطق المستقبلة وتراجعها في المناطق المرسلة.

فمن خلال بيانات الجدول رقم (2) الذي يوضح نسبة النوع المتمثلة في حجم الذكور والإناث مقارنة بإجمالـــي السكان، فكانت أعــداد الذكور والإناث للسكان الليبيين للفترة من 1995–2022

جدول رقم (2) تركيب النسبة النوعية للسكان ما بين 1995–2022

| السنوات | السـكان | | | النسبة النوعية إلى إجمالي السكان | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع |
| 1995 | 2231079 | 2158660 | 4389739 | 50,8 | 49,2 | 100 |
| 2006 | 2687513 | 2610639 | 5298152 | 51,0 | 49,0 | 100 |
| 2012 | 3026800 | 2851300 | 5878100 | 51,4 | 48,5 | 100 |
| 2022 | 3646999 | 3477587 | 7124586 | 51.1 | 48.8 | 100 |

1–الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، ص40

2– الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، ص

4 – مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهـم نتائج مسح التشغيل والبطالة، 2012، ص2.

5 –دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة 2022، الفصل الثاني (ملخص لاهم نتائج خصائص السكان وأفراد القوى البشرية)، ص16.

ونسبة النوعين إلى إجمالي السكان، فظهرت نسبة النوع عند الذكور منخفضة عام 1995 مقارنة بعام 2006 في حين يظهر العكس في نسبة الإناث فهي مرتفعة عند عام 1995 مقارنة بعام 2006، بينما يحدث العكس لعام 2012 فارتفت النسبة للجنسين فبلغت مقارنة بعام 2006 إلى 51.4 للذكور 48.5 للإناث، ولكن تظهر منخفضة عند الذكور مقارنة بعام 2022 فبلغت حوالي 51.1 وعند الإناث مقارنة بنفس النسبة ظهرت مرتفعة فبلغت 48.8 عام 2012، وهنا يظهر تأثير معدلي المواليد والوفيات الخام باعتبارهم أحد أهم مكونات النمو لفئتي الذكور والإناث داخل الكتلة السكانية، وهو نتاجاً لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي ارتفاع أحدهما أو كلاهما له تأثير مباشراً على تباين نسبتهم ارتفاعاً أو انخفاضاً.

3–التركيب النوعي ذكور وإناث:

1–أما فيما يخص التركيب النوعي أي النسبة المئوية لعدد الذكور في مقابل مائة من الإناث، التي من خلالها بيان حركة التوازن بين الجنسين وإيضاح خصائصهم العامة، فمن خلال بيانات الجدول رقم (3) يُبين التوزيع النسبي للجنسين حسب النوع للفترة 1995 و2022، فجاءت مرتفعة عام 1995 فوصلت إلى 103.4 ذكراً مقابل 100 أنثى وهو تأثير ناتج عن ارتفاع ما قبل الفترة السابقة، ولتظهر متراجعة عند عام 2006 فبلغت حوالي 102.9، في حين عادت للارتفاع عام 2012 فكانت 106.1، فمن عام 2012 وصاعداً شهدت البلاد مواجهات مسلحة رافقة تغير الإدارة السياسية للدولة، أدت إلى خسائر بشرية كان جُلها في فئة الذكور فتراجعت النسبة إلى 104.9

عام 2022، فتباين في النسبة النوعية يرجع إلى عـدم استقرار الأوضـــاع الاقتصادية

جدول رقم (3) النسبة المئوية لعدد الذكور مقابل مائة من الإناث

| السنوات / البيان | 1995 | 2006 | 2012 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| ذكور | 103.4 | 102.9 | 106.1 | 104.9 |
| إناث | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: 1-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، ص40

2- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، ص

4- مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهـم نتائج مسح التشغيل والبطالة، 2012، ص2.

5 -دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة 2022، الفصل الثاني (ملخص لاهم نتائج خصائص السكان وأفراد القوى البشرية)، ص16.

والاجتماعية لفترة السابقـــة وإلى الفترة الحاليــة تشهد البلاد حالــة من عـدم الاستقرار مما أفقد الجهات التنفيذية أمكانية متابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشهد البلاد حالة من التوقف شبه الكامل لطرح ومتابعة السياسات السكانية من خلال برامج تنموية حقيقية تثمر نتائج ملموسة لتحسين أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية.

2-تبين بيانات الدول رقم (4) توزيع السكان حسب فئات السن العريضة عام 2022، فكانت أعلى نسبة حققتها فئة السن ما بين 15-64 سنة فبلغت 61.8%، فهي الفئة

الاهم تضم أفراد القوى البشرية العاملين اقتصادياً وغير العاملين اقتصادياً وهم يمثلون السكان في سن العمـل، بلغت نسبتهم حوالي 67.6% من مجموع السكان، نسبة الذكور منهم 50.8% في سن العمل، ونسبة الإناث كانت 49.2%، وبلغ عرض العمل حوالي 2.310.600 نسمه أي مـــا يعاد 49.1%،

الجدول رقم (4)) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب فئات السن العريضة والجنس 2022

| حسب فئات السن العريضة | التوزيع العددي | | | التوزيع النسبي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | أناث | المجموع | ذكور | أناث | المجموع |
| 15-0 ستة | 2293720 | 1106880 | 2300500 | 32.7 | 32.8 | 32.3 |
| 64-15 | 2228952 | 2170548 | 4399500 | 61.1 | 62.4 | 61.8 |
| 65+ | 224327 | 200159 | 424486 | 6,2 | 5.8 | 6,0 |
| المجموع | 3646999 | 3477587 | 7124586 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل البطالة،2022، ص16.

شكل منها الذكور 60.2% والإناث 39.8%، وترتفع نسبة مشاركة الذكور مقارنة بنسبة الإناث فكانت 58.8% و39.8% لهما على التوالي، وتقدر نسبة مشاركة الإناث بما يعاد الثلث من هن في سن العمل، لتظهر نسبتهن متدنية مقارنة بنسبة الذكور، هذا إلى جانب فئة الباحثين عن العمل فبلغ عددهم 354.265 ألف وبنسبة 15% من مجموع عرض العمل، فيقدر عددهم قرابة 185.201 ألف وبنسبة 52.3% للذكور و169.064ألف وبنسبة 47.7% للإناث، وإلى ما تحتاجه أعدادهم توفير فرص للعمل تتناسب مع طبيعتهم، في الوقت تتقارب نسبتهم ما بين الذكور والإناث

وهو ما يزيد من طلب فرصاً العمل للمرأة التي تشهد تزيداً في الطلب عليه، في الوقت إن سياسات التوظيف منخفضة مما يعكس ارتفاع معدل البطالة في ضوء محدودية معدل التوظيف البالغ 67.89% بمعنى نسبة قاربت من 32.11% من الفئة العمرية(25–34 سنة)(ليبيا، 2022، 13) [1]لـم يتم توظيفهم وهـــم راغبين فيه، وهذا لا يعزز القدرة الإنتاجية للقوى العاملة

الوطنية والاستفادة منها لتنمية قدراتها حسب مجال تخصصاتها.

4–توزيع السكان بين الحضر والريف:

يُبن الجدول رقم (5) توزيع السكان بين الحضر والريف يتأثر بالتطورات الاقتصادية المختلفة، فظهرت بصورة أكثر وضوحاً في المدن مقارنة بالأرياف، فتجمع المدينة وظائف مختلفة ومتعددة، كالصناعية والتعليمية والتجارية والترفيهية والإدارية، وهو سبباً في جذب العدد الأكبر من السكان، فبلغ سكان الحضر قرابة 76.6% وسكان الريف 23.4% عام 1995، بينما لم تشهد تغيراً واضحاً لعام 2006 إلاً بفارق محدود في المعدل، رغم تغير في التقسيم الإداري فاعتبرت كل المحلات التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة والمحلات الواقعة ضمن مخطط الإسكاني عُدت حضراً، فبلغت عدد الأسر المصنفة حضراً قرابة 634.919(الهيئة العامة للتوثيق، 1995)[2].

يشهد المعدل لنسبة الحضر لعام 2012 مقارنة بعام 2006 تراجع محدود لا يتجاوز 0.1% بينما يزداد بفارق بلغ 1.0%، وهو ما يبين تراجع في طرح البرامج التنموية، ففي الفترة 2008 –2012 أصدرته وزارة التخطيط متضمن قيم مالية مبالغ فيها ولا

[1] دولة ليبيا، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة)، إدارة الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، 2022

[2] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، طرابلس، 1995

تتناسب من قدرة القطاعات على تنفيذها، في إشارة إلى تقرير ديوان المحاسبة إن سبب التضخم يرجع إلى الزيادة غير المدروسة وصدرت في ظروف استثنائية، افتقرت حساب معدلات الأجور ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل تأثيره محدود في إحداث تغيراً في الاقتصاد، في حين شهد المعدل للحضر ارتفاعاً بلغ 88.0% في نظير تراجع معدل الريف إلى 12.0%، وهو ما يبين تراجع تنمية مناطق الأرياف لتزيد حركة الانتقال إلى المناطق الحضرية، وهذا يتناف مع أهداف المخططات التنموية التي تصبوا إلى تركز سكاني في مناطق الأرياف، ولكن ظلت النتائج وهي مؤشرات تظهر اختلاف واضحاً مع السياسات السكنية.

جدول رقم (5) تركيب السكان بين الحضر والريف

| السنة | حضر | % | ريف | % | السكان % |
|---|---|---|---|---|---|
| 1995 | 3.760,787 | 76.6 | 1.146.056 | 23.4 | 4.906,843 |
| 2006 | 4.465.029 | 76.0 | 1.393.769 | 24.0 | 5.858.798 |
| 2012 | 4.942.479 | 75.0 | 1.589.340 | 25.0 | 6.531.829 |
| 2022 | 6268529 | 88.0 | 8568856 | 12.0 | 7124585 |

المصدر: دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة،2022، ص21.

تقيم فاعلية السياسات السكانية:

السياسات السكانية هي مجموعة إجراءات هدفها إحداث تغير في سلوك السكان، وهي استراتيجية تتمثل في تحقيق مجموعة أهداف، منها التحكم في معدلات النمو السكاني بما يتوافق من الموارد المتاحة، لتفادي بروز مظاهر اجتماعية كارتفاع معدلات البطالة والإعالة وانتشار الفقر ومشكلة الهجرة، كما تُبين مدى نجاح أو فشل

البرامج التنموية، وهو ما يتطلب متابعة مستمرة لمعالجة القصور في البرامج التنموية حتى تتحقق أهدافها، وهنا نشير إلى معدلي البطالة والإعالة كمؤشري لنجاح أو محدودية تأثيرهما على التغير السكاني في ليبيا:

1-نسبة الإعالة:

تعرف الإعالة الكلية بأنها ((مجموعة فئة كبار السن أكثر من 64 سنة وفئة صغار السن دون الخامسة عشر من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والرابعة والستين))(عطوي،2001، 198) ،[1] فأنسبة تُعد مؤشراً هاماً لبيان العبء الذي تتحمله الفئة الوسطى (15-64) سنة، فهي تتأثر بارتفاع أو انخفاض فئتي صغار السن وكبار السن، أي كلما ازدادت نسبة المشتغلين اقتصادياً انخفضت نسبة الإعالة والعكس صحيح، فمن خلال الجدول رقم (6) تظهر النسبة مرتفعة لعام 1995 مقارنة بالسنوات اللاحقة، ومرده إلى تعثر البرامج التنموية للفترة ما قبل عام 1995، ولكن هذا لا يعني تحسننا للفترة ما بعد هذا التاريخ، فالانخفاض محدود، ويتوافق ذلك مع تأخر سن الزواج والمؤدي إلى تقلص فترة الخصوبة للمرأة، ويعود ذلك إلى استمرار المرأة إلى مواصلة تعليمها من جهة، وإلى ارتفاع تكلفة الزواج من جهة آخري، كما أسهم نقص الوحدات السكنية وارتفاع تكلفت البناء مما أصبح عائقاً أمام من يرغبون في الزواج، ومع رغبة الكثيرين لتحديد عدد الأطفال، فظهر تأثير مجموعة تلك العوامل في تراجع معدل النمو السكاني.

[1] عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2001

جدول رقم (6)) نسبة الإعالة

| السنة | عدد السكان | عدد السكان العاملين | عدد السكان غير العاملين | نسبة الإعالة |
|---|---|---|---|---|
| 1995 | 4.906,843 | 1.025.830 | 3.364.656 | 3.3 |
| 2006 | 5.858.798 | 1.675.880 | 3.622.272 | 2.2 |
| 2012 | 6.531.829 | 1.88.2500 | 3.995.100 | 2.1 |
| 2022 | 7.124.585 | 1.956.577 | 3.542.650 | 2.0 |

1-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، ص 58.

2-الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، ، 2006، ص 61.

3-مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة، 2012، ص 2.

-معدل البطالة:

البطالة وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية ((ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده))(خضر، 2012، 17)[1] ، فيمثل مجموع البطالة الباحثين عن العمل والأفراد الذين سبق لهم العمل والباحثين عن العمل لأول مرة، ويصنفون ضمن العاملين اقتصادياً، فيضل ارتفاع أو انخفاض معدل البطالة بنجاح السياسات والبرامج التنموية، التي من خلالها تتاح فرصاً للعمل بما يتناسب مع توقعات الداخلين لسوق العمل، بنوعية القطاع العام والقطاع الخاص، فالجدول رقم (7) يوضح تطور زيادة في نسب البطالة من 10.9% عام 1995 إلى 20.7% عام 2006، ويُعد النسبة الأكبر خلال الفترة من 1995-2022، تباين الفارق ليصل إلى النصف لعام 2006 مقارنة بعام 1995، مؤكد هذا الفارق تراجع للبرامج التنموية وفشل بالغ بخفض الهوة ببن المعدلين،

[1] جميل أحمد خضر، (وآخرون)، (البطالة، الأسباب والأثار وتقيم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات)، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2012

فبرغم من ارتفاع معدل البطالة تظل ثقافة البعد عن ممارسة أعمال الحرفية المتعددة لا يرغب الباحث عن العمل ممارستها، فهي متاحة أمام العمالة الوافدة مما تضاعف عددهم بها، ليضل معدل البطالة يشهد ارتفاعاً متواصل خـــلال الفترة 1995-2022، وإن ظهـر تراجـــع محدود عند عام 2022، وهو عائد إلى توظيف بالجهاز الإداري للدولة، وهنا نشير إلى رؤية تكاد تكون واحدة لخفض نسب البطالة، وهي استيعاب الباحثين عن العمل في الجهاز الإداري للدولة وهي حالة مستمرة وتكرر من فترة إلى أخرى، ويمكن ارجاع ذلك إلى عدة عوامل كانت وراء ارتفاع نسب الباحثين عن العمل منها:

الجدول رقم (7)) توزيع معدلات البطالة بالقوى العاملة الوطنية خلال الفترة 1995 – 2022

| | العاملون اقتصاديا | | | الباحثون عن العمل | | | نسبة الباحثين عن العمل% | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة | ذكور | إناث | إجمالي | إناث | إجمالي | ذكور | ذكور | إناث | إجمالي |
| 1995 | 895.187 | 205.769 | 102.508.3 | 101.806 | 17.716 | 11.9522 | 11.4 | 8.6 | 10.9 |
| 2006 | 1198408 | 477472 | 1675880 | 258275 | 89319 | 347594 | 21.6 | 18.7 | 20.7 |
| 2012 | 1236000 | 646500 | 1882500 | 196200 | 162100 | 358300 | 15.9 | 25.1 | 19.0 |
| 2022 | 1.208.020 | 748.557 | 1.956.577 | 185201 | 169064 | 3542650 | 13.3 | 18.4 | 15.3 |

المصدر: 1-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، ص 85. 2-الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، ، 2006، ص 61.

3- مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة، 2012، ص 2.

4- المصدر: دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة،2022، ص.59

1-الارتفاع في أعداد السكان لفئة (15-64 سنة) لفترات سابقة خلال عقد السبعينيات وتسعينيات القرن العشرين.

2-محدودية فرص التشغيل فيما عدا الجهاز الإداري وهو ما يتلاءم مع رغبة قوة العمل، وإن العمل خارجه يظل مؤقت، مما يسعون للحصول عليه في شكل توظيف بأحد قطاعات الدولة.

3-طرح سياسات من قبل الدولة، بوقف العمل بالتخطيط بأنواعه (القصر والمتوسط والطويل)، واستبداله بالميزانيات السنوية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، نتج عنه غياب كامل للرؤية الآنية والمستقبلية لحاجة الاقتصاد من قوة العمل بنوعيها الكمي والكيفي.

4-تخلي الدولة لفترات طويلة عن سياسات التوظيف، متزامناُ مع تراجع الاستثمارات على المستويين العام والخاص، مسببة تدني قدرة القطاعات إستيعاب أعداد جديدة، في الوقت تعاني من نسب كبيرة منها، حتى صنفت تحت مسمى عمالة زائدة.

الخاتمة

يُعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً نامياً يعتمد على إيرادات مصدرها النفط، وتكاد تنعدم موارد أخرى ذات قيمة، والقوة العاملة به تعاني من ضعف التأهيل التقني والفني، كما تفتقد الأنشطة الاقتصادية إلى قاعدة إنتاجية تضفي موارد اقتصادية لتخفيف حدة سيطرت القطاع النفطي، في حين يظهر تأثير السياسات والبرامج التنموية محدود في تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، فتأثيرها ضعيفاً في

حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فصادرات النفط تشكل قرابة 95% من إجمالي صادرات الاقتصاد الليبي، في شكلت مساهمة القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي أكثر من 70%، وهو ما يشير إلى محدودية تأثير السياسات الاقتصادية في معدلات التغيرات السكانية، فعدم تنوع الاقتصاد الليبي وتراجع مجمل الأنشطة الاقتصادية أمام العائد النفطي، فأدى انخفاض أسعاره في منتصف ثمانينيات القرن الماضي إلى توقف شبه كامل للسياسات التنموية، مما خفضت الاستثمارات في أوجه النشاط الاقتصادي، فاقتصرت على توفير الغذاء وبعض الخدمات الصحية وفي حدودها الدنيا، ومعدلات الأجور ضعيفة مسبباً ضعفاً القدرة الشرائية فأثر على الحركة الاقتصادية مما أدى إلى تراجع الطلب على السلع، كما دفع الكثيرين إلى ممارسة العمل بأكثر من وظيفة سعياً إلى توفير دخل إضافي يعول ويسهم في تحسن مستوى المعيشة ولو بشكل محدود، فاستمرار الاعتماد على القطاع العام بتوفير فرص العمل مازالت رؤية قائمة، أمام تضاءل دور القطاع الخاص وتأثيره محدود على مجمل الحياة الاقتصادية في ليبيا، فضلت السياسات السكانية محدودة الفاعلية، أمام تحديد ملامح النشاط الاقتصادي، في مجمل جوانبه بالكتلة السكانية، فافتقدت التوازن بين المعروض من القوى العاملة واحتياجات سوق العمل، لغياب رؤية تلاءم ما بين معدلات النمو السكاني ومؤشرات النمو الاقتصادي، وفقاً لسياسات سكنية تنموية بإتباع أسلوب تخطيطي هدفة تحقيق توافق ما بين الموارد البشرية والخدمات والإنتاج، لتحسين مستوى دخل الفرد، وزيادة متوسط نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال سياسات تدفع في تنمية الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية، سعياً لتحقيق تنوع البنية الاقتصادية لهيكل الاقتصاد الليبي، حتى

تخفض من اعتماده على الموارد النفطية كممول وحيد للاقتصاد، وتوصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات وهي:

أولا–النتائج:

1 –ظل النشاط النفطي المصدر الوحيد لتمويل مجمل الحياة الاقتصادية في ليبيا، وإن الاقتصاد يتأثر مباشرة بتقلب أسعاره، مسبباً عجزاً في تمويل الميزانية.

2–إبتعاد خطط التنمية عن متطلبات الواقع وقت تنفيذها مما حد من تظافر الجهود التنموية لاستمرارها.

3–تنفيذ البرامج التنموية أوكلت لبعض الجهات العامة تفتقر إلى الإمكانات البشرية والتقنية.

4–اتصف البرنامج التنموي في ليبيا بعدم الاستمرار وابتعد عن مفهوم التنمية المستدامة.

5–ارتفاع قيمة الأجور لموظفي القطاع العام في حين تراجعت مخصصات التنمية، مع ملاحظة إن الزيادة في قيمة الأجور نتيجة زيادة في عدد المشتغلين.

ثانيا– التوصيات:

–العمل على تنفيذ السياسات السكانية ومتابعتها لتحقيق أهدافها.

-التوجه نحو تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية (زراعية-صناعية-خدمية) حتى تخفف العبء على العائدات النفطية، وإن تكون بدائل للنفط مستقبلاً.

-البحث عن بدائل النفط ببعث مشروعات خدمية كالمناطق الحرة على الساحل، وتشغيل المطارات في خدمات الترانزيت.

-تنمية القدرات البشرية، فالعامل البشري يَعد مورداً للدخل

المراجع:

1: أبوزيد صالح بريم، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005

[2]: ربيعة عاشور المبسوط، (الأبعاد المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفي الليبي)، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة المرقب، العدد السادس والعشرون، 2015، 56.

3: تظهر الزيادة مرتفعة بأسباب يمكن إرجاعها إلى: – دخول أعداد كبيرة من العمالة الاجنبية والتي لا تتوفر بيانات عن عددها، في ظل زيادة على الطلب على السلع بمختلف أصنافها – زيادة تهريب السلع لكسب عائد مالي مجزي- رواج تجارة النقد الاجنبي – حجم الاقتصاد الخفي وأهم مؤشراته في الاقتصاد الليبي، 2000-2021، فوزية محمد الهادي فرج، مجلة الدراسات الاقتصادية- كلية الاقتصاد- جامعة سرت- المجلد (8) العدد (1)، ص29.

4: الأمم المحتدة، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات والآفاق، الجز الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي

[5]: الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006

6: البيانات من إعداد الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان. التوقعات-السكانية - العالمية: مراجعة 2024 (متغير الخصوبة المتوسطة). www.Worldometers.info

[7]: المبروك على جلالة، القوى العاملة الوطنية في ليبيا، سماتها الديمغرافية، أبعادها المجالية، وتوزيعاتها القطاعية والاقتصادية وعلاقتها بالتنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 2017

[8]: دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة)، 2022

[9]: ليبيا، تقرير التنمية البشرية، 1999

[10]: دولة ليبيا، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة)، إدارة الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، 2022

[11]: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، طرابلس، 1995

[12]: عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2001

[13]:/ جميل أحمد خضر، (وآخرون)، (البطالة، الأسباب والأثار وتقيم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات)، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2012

-التوجه نحو تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية (زراعية-صناعية-خدمية) حتى تخفف العبء على العائدات النفطية، وإن تكون بدائل للنفط مستقبلاً.

-البحث عن بدائل النفط ببعث مشروعات خدمية كالمناطق الحرة على الساحل، وتشغيل المطارات في خدمات الترانزيت.

-تنمية القدرات البشرية، فالعامل البشري يَعد مورداً للدخل.